International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 36 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

Received	2025/ 03 /19	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/ 04 /17	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/ 04 /18	تم نشر الورقة العلمية في

رؤية مستقبلية للمدن الليبية بمنظور الخطة الحضرية الجديدة

د. سميرة أحمد محمد بن عمران

محاضر بقسم العمارة – كلية العمارة والفنون – جامعة درنة – ليبيا

benomransamira35@gmail.com

الملخص:

تُعدّ الرؤية المستقبلية للمدن مدخلًا أساسيًا في تطوير السياسات الحضرية، إذ تنبع أهميتها من دورها في توجيه مسارات النمو العمراني نحو تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، ويتناول هذا البحث تحليل الرؤى المستقبلية للمدن العربية من منظور (الخطة الحضرية الجديدة)، التي أُطلقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT III) عام 2016، ويستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي لفهم الإطار المفاهيمي والتطبيقي والتحديات والفرص الراهنة في المدن العربية، وتحليل أدبيات حديثة وتقارير أممية ونماذج تخطيطية متنوعة بهدف بلورة تصور مستقبلي شمولي يسهم في توجيه المسارات الحضرية المستقبلية نحو التكامل والمرونة والاستدامة للمدن الليبية في ضوء الخطة الحضرية الجديدة، ومنهج استنباطي واستنتاجي لاستخلاص حلول قابلة للتطبيق ترتكز على الخصوصية العربية وتواكب الاتجاهات العالمية وتقديم سيناريوهات مستقبلية متماشية مع المبادئ الأساسية للخطة الحضرية الجديدة، وتوصل البحث إلى أن تحقيق رؤية حضرية مستدامة في ليبيا يتطلب تبني نموذج تخطيطي متعدد الأبعاد، يقوم على الحوكمة الرشيدة، والعدالة المكانية، والاقتصاد الحضري الأخضر، وتكامل البنية التحتية الذكية، إضافة إلى تعزيز الشراكة المجتمعية وتمكين السلطات المحلية.

الكلمات المفتاحية:

الاستدامة الحضرية، الرؤية المستقبلية، التخطيط العمراني، المستوطنات البشرية، المدن الليبية، السياسات الحضرية، الخطة الحضرية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 36 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ
http://www.doi.org/10.62341/samb9005

A Future Vision for Libyan Cities from the Perspective of the New Urban Agenda

Samira Ahmed Mohamed Ben Omran
Lecturer, Department of Architecture, Faculty of Architecture and Arts, University of Derna, Libya
benomransamira35@gmail.com

Abstract:
A future vision for cities represents a fundamental cornerstone in shaping urban policy, as its significance lies in directing urban growth pathways toward a balanced integration of environmental, social, and economic priorities. This study explores the prospective urban outlook of Arab cities through the lens of the New Urban Agenda, launched during the United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development (HABITAT III) in 2016. The research adopts a descriptive-analytical approach to examine the conceptual and practical frameworks, current urban challenges, and emerging opportunities across the Arab region. It draws upon recent literature, UN reports, and diverse planning models to formulate a comprehensive future-oriented vision aimed at steering Libya's urban development toward integration, resilience, and sustainability in alignment with the principles of the New Urban Agenda. Furthermore, the study employs deductive and inferential methods to derive applicable, context-sensitive solutions that reflect the unique characteristics of Arab cities while aligning with global urban development trends. The findings underscore the necessity of adopting a multi-dimensional planning model in Libya, grounded in principles of good urban governance, spatial equity, a green urban economy, smart infrastructure integration, community engagement, and the empowerment of local authorities.

Keywords:
Urban sustainability, future vision, urban planning, human settlements, Arab cities, urban policies.

1. مقدمة:

عانت معظم المدن العربية خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة في بنيتها الحضـــرية، نتجت عن النمو السكاني المتسارع، والتوسع العمراني غير المخطط، والضغط المتزايد

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

على الموارد البيئية والخدمات، إلى جانب التحديات البيئية والكوارث الطبيعية، ولا تزال هذه المدن تواجه حتى اليوم تحوّلات متسارعة نتيجةً لتقاطع متغيرات ديموغرافية واقتصادية وتكنولوجية وبيئية، ما يعكس ازدواجية في المعايير والسياسات الحضرية.

في المقابل، تسعى الخطة الحضرية الجديدة التي أُقرت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (HABITAT III) عام 2016 إلى بناء مدن شاملة، آمنة، مرنة، ومستدامة، ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة مستقبل المدن العربية ضمن هذا الإطار العالمي الجديد، وتحليل مدى مواءمة السياسات الحضرية الحالية مع مضامين هذه الخطة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في نماذج التنمية الحضرية التقليدية، واقتراح رؤى مستقبلية قادرة على التعامل مع التحديات القائمة واستثمار الفرص المتاحة، إضافةً إلى اقتراح توجهات استراتيجية تدعم جودة الحياة الحضرية في المدن الليبية.

ورغم أن غالبية دول العالم قد وضعت خطط عمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، فإن هذه الخطط لا تتماشى بالضرورة مع السياسات الحضرية الوطنية في كل دولة. وتُعد الخطة الحضرية الجديدة (2017) مرجعًا عالميًا لتوجيه السياسات الحضرية نحو مبادئ الاستدامة، العدالة الاجتماعية، المرونة، الحوكمة الرقمية، والمشاركة المجتمعية.

2. تساؤلات البحث:

ما مدى توافق المدن العربية مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة؟

ما هي الرؤى المستقبلية التي يمكن تبنيها لضمان تحقيق تنمية حضرية مستدامة؟

ما هي التحديات التي تواجه المدن الليبية في تحقيق هذه الرؤى المستقبلية؟

3. أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من الحاجة إلى مواءمة مفاهيم ومبادئ الخطة الحضرية الجديدة مع واقع المدن العربية، التي تتميز بخصوصية ثقافية وسياسية واقتصادية، وتواجه تحديات متشابكة أبرزها التوسع العمراني العشوائي، وتفاوت توزيع الخدمات، وغياب العدالة المكانية والفرص بين المناطق، وضعف الحوكمة المحلية، وتأثيرات التغير المناخي، حيث يسعى البحث الى تقديم إطار تحليلي يعزز هم هذه التحديات ويسهم في بلورة توجهات حضرية مستقبلية أكثر اتساقاً مع المبادئ العالمية للتنمية المستدامة.

4. أهداف البحث:

- تحليل واقع التخطيط الحضري في المدن العربية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

- استقراء الرؤى المستقبلية المتماشية مع الخطة الحضرية الجديدة.
- اقتراح توجهات عملية لصياغة سياسات حضرية عربية مستدامة.

5. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مضامين الخطة الحضرية الجديدة ومدى انعكاسها في السياسات الحضرية العربية، إلى جانب المنهج الاستنباطي والاستنتاجي في بناء رؤى مستقبلية تستند إلى المعطيات الحالية والتوجهات العالمية، ويتم جمع البيانات من وثائق أممية، وتقارير دولية، وأدبيات أكاديمية منشورة في دوريات علمية مرموقة.

6. الإطار النظري للخطة الحضرية الجديدة: تُعتبر الخطة الحضرية الجديدة (New Urban Agenda) توجهاً عالميًا مستقبلياً للتنمية الحضرية المستدامة، تم اعتماده رسميًا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (HABITAT III) الذي عُقد في كيتو، الإكوادور عام 2016، وقد جاءت هذه الخطة لتواجه التحديات المتزايدة التي تتعرض لها المدن والمستوطنات البشرية في هذا القرن، وهي تهدف إلى تغيير الأساليب والمناهج التي تُخطط بها المدن ويتم ادارتها بكيفية لتحقق العمران المستدام، وهي تتضمن المبادئ التالية:

- العدالة المكانية: ضمان توزيع عادل للخدمات والبنية التحتية (UN-Habitat, 2017).
- الاندماج الاجتماعي: دمج الفئات الضعيفة في الحيز الحضري.
- المرونة الحضرية: تعزيز قدرة المدن على التكيف مع التغيرات المناخية والأزمات.
- التمويل الحضري المستدام: إشراك القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع التنمية، وتشكل الخطة الحضرية الجديدة جزءًا لا يتجزأ من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف الحادي عشر الذي ينص على (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، محققة التالي:

1- الشمولية.
2- الأمان.
3- القدرة على الصمود (المرونة).
4- (الاستدامة المكانية – الاستدامة الاجتماعية – الاستدامة الاقتصادية – الاستدامة البيئية).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

فالخطة الحضـــرية الجديدة ترتكز على كيفية تحقيق احتياجات المجتمعات العمرانية أياً كان نوعها، وكل ما يحتاجه العالم، وتوفر طريقة متكاملة لتســـريع الوصـــول لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة بحلول عام 2030، وهي بالتالي مفتاحاً لتحقيق أهداف أي رؤى لخطط استراتيجية للتنمية المستدامة، وقد أكدت الخطة الحضرية الجديدة أن الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة عند تحقيقه سوف يحقق محاور عديدة من أهدف التنمية المستدامة.

والخطة الحضرية بأبعادها الاربعة شكل(1) (الاستدامة المكانية – الاستدامة الاجتماعية – الاستدامة الاقتصادية – الاستدامة البيئية) هي جزء أصيل يمكن تحقيقيه وقياسه من خلال أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة الى البعد المؤسسي الذي نؤكد على اهميته كبعدً خامساً .

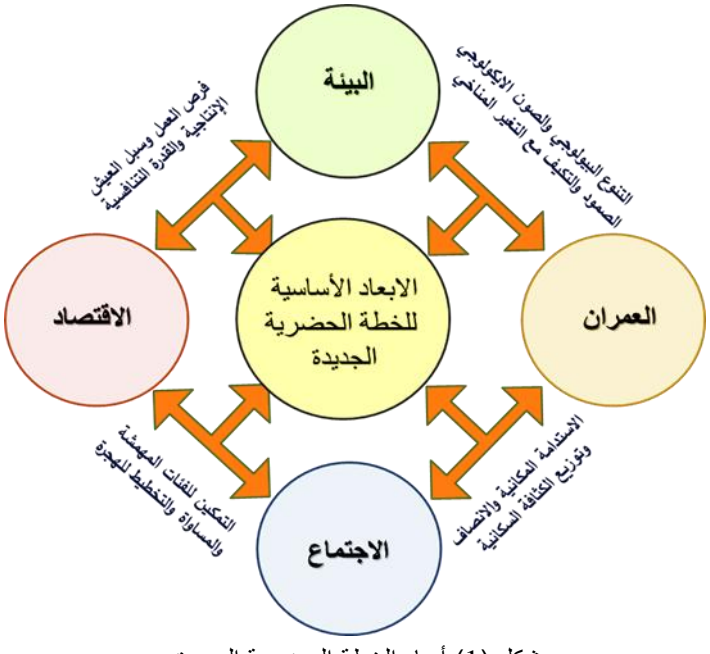

شكل (1) أبعاد الخطة الحضرية الجديدة

المصدر: الباحثة استناداً على المعلومات

يتضـح مما سـبق أن أبعاد الخطة الحضـرية الجديدة يمكن أن تشـكل عناصـر لتنمية المناطق الحضرية المستدامة بأنواعها المختلفة وهي:

- الاســتدامة المكانية (الاســتدامة العمرانية والعدالة– الاســتدامة العمرانية والكثافة الحضرية).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

– الاســـتدامة الاقتصـــادية (توليد فرص العمل وســـبل عيش – الإنتاجية والقدرة التنافسية).

– الاستدامة الاجتماعية (التمكين – التخطيط لذوي الإعاقة – المساواة بين الجنسين).

الاستدامة البيئية (التنوع البيولوجي –القدرة على الصمود – التخفيف من أثار المناخ).

و تؤكد الأدبيات وأهداف التنمية المستدامة على أهمية معايير الاستدامة المؤسسية والإدارية لتحقيق التوازن والاستقرار المؤسسي في المستوطنات البشرية وكذلك الإطار المؤسسي والمشاركة الاجتماعية المحققة لذلك، ويعتبر بعداً خامساً يضاف الى الابعاد الأربعة للخطة الحضرية الجديدة وبالتالي بعداً اساسياً لتحقيق رؤى التنمية.

الاستدامة المؤسسية: (الحوكمة الرقمية –عقد الشراكات –المؤسسات القوية والسلام والعدل).

شكل (2) أهداف التنمية المستدامة وعلاقته بأبعاد التنمية الخطة الحضرية الجديدة

المصدر: الباحثة– بن عمران، سميرة 2024

7. عناصر المناطق الحضرية المستدامة ومعاييرها :

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

وفقاً للخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، فإن عناصر المدن المستدامة هي كالتالي: شكل(3)

أ. الارتقاء بجودة الحياة:

يتطلب تحسين نوعية الحياة في المدن الليبية العمل على توفير السكن الملائم بتكلفة في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية، مع مراعاة تنوع أنماط الإسكان وملاءمتها للسياق المحلي، كما تبرز أهمية ضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، شبكات الصرف الصحي، التعليم الجيد، الرعاية الصحية، ومقومات السلامة والأمن، إضافة إلى ذلك، تُعد الزراعة الحضرية أحد الأدوات المبتكرة لدعم الأمن الغذائي وتعزيز الترابط المجتمعي داخل المدن .

2. تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي:

يعتمد مستقبل المدن الليبية على بناء اقتصاد حضري قوي ومتجدد، من خلال خلق فرص عمل مستدامة، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، وتشجيع ريادة الأعمال، ويمثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الصناعات المحلية، ورعاية الأنشطة الإبداعية والابتكارية، دافع أساسي للنمو الاقتصادي والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي .

3. كفاءة استخدام الطاقة:

تشكل كفاءة الطاقة حجر الزاوية في مسار التحول المستدام، وهو ما يستدعي التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحديث البنية التحتية من خلال الشبكات الذكية، إلى جانب تبني حلول متقدمة لتخزين الطاقة، بما يسهم في تقليل البصمة الكربونية وتحقيق أمن الطاقة في المستقبل .

4. أنظمة تنقل مستدامة:

يُعد تحسين أنظمة النقل والحركة من الضرورات الحضرية الملحة، حيث ينبغي تطوير وسائل نقل صديقة للبيئة، وتعزيز شبكات الطرق بما يضمن الكفاءة والسلامة، وينبغي التوسع في منظومة النقل العام، وإتاحة خيارات تنقل غير آلية كالمشي وركوب الدراجات، إلى جانب التحول نحو بدائل وقود نظيفة، بما يقلل من الازدحام المروري والانبعاثات الضارة .

5. الاستدامة البيئية:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

تفرض التحديات البيئية ضرورة تبني سياسات وإجراءات فعالة لحماية البيئة، من خلال تقليل التلوث والانبعاثات الغازية، وتوسيع الرقعة الخضراء داخل المدن. وتشمل هذه الجهود أيضاً الإدارة الرشيدة للموارد المائية، وتطوير منظومات إدارة وتدوير النفايات، ووضع خطط استباقية لإدارة الأزمات والكوارث، خصوصاً في ظل التغيرات المناخية المتسارعة .

6. بناء مجتمع حضري متماسك:

يعتمد نجاح الخطط الحضرية المستقبلية على إشراك المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار، وضمان صوت فاعل لمختلف مكونات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمجتمعات العمالية. ويُعد التمكين المجتمعي أداة جوهرية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية تجاه قضايا التنميةوبالتالي تصميم المدن لتكون مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات المناخية وتستطيع مواجهة الكوارث الطبيعية .

شكل(3) عناصر ومعايير المناطق الحضرية حسب الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة

المصدر: الباحثة استناداً على المعلومات

8. الاتساق بين أهداف التنمية الحضرية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة:

يتّميز الاتساق بين الخطة الحضرية الجديدة وأجندة التنمية المستدامة بطابع تكاملي، حيث تنعكس المبادئ المعيارية والسياسات للخطة على معظم أهداف التنمية، مثل القضاء على الفقر(SDG1) ، القضاء على الجوع (SDG2)،الصحة والرفاهية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

(SDG3)، (SDG4)التعليم الجيد، تحقيق المســـاواة(SDG10) &(SDG5)، العمل المنـاخي (SDG13) ، والإدارة المســـتـدامـة للموارد الطبيعيـة البريـة والبحريـة (SDG15)&(SDG12) ،هـذا التـداخـل المفـاهيمي والتنفيـذي يـدعم تبني مقـاربـات تخطيطية متكاملة (Integrated Urban Planning Approaches) تُعزز من كفاءة النظام الحضــري، وتُوجه قرارات اســتخدام الأراضــي، وتُحسّــن جودة البيئة العمرانية، والاتساق بين الخطة الحضرية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). (شكل(4)) ويكون وسيلة لتوجيه التنمية العمرانية بشكل يحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية . إذ يُعتبر ذلك خطوة أسـاسـية نحو بناء رؤية عمرانية حضـرية متكاملة من خلال تحليل العلاقة بين التخطيط العمراني الحضـــري وأهداف التنمية المســـتدامة، يمكن تطوير اسـتراتيجيات فعالة تسـهم في تعزيز الاسـتدامة البيئية، وتحسـين البنية التحتية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، مما يسهم في تحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة للمدن الليبية.

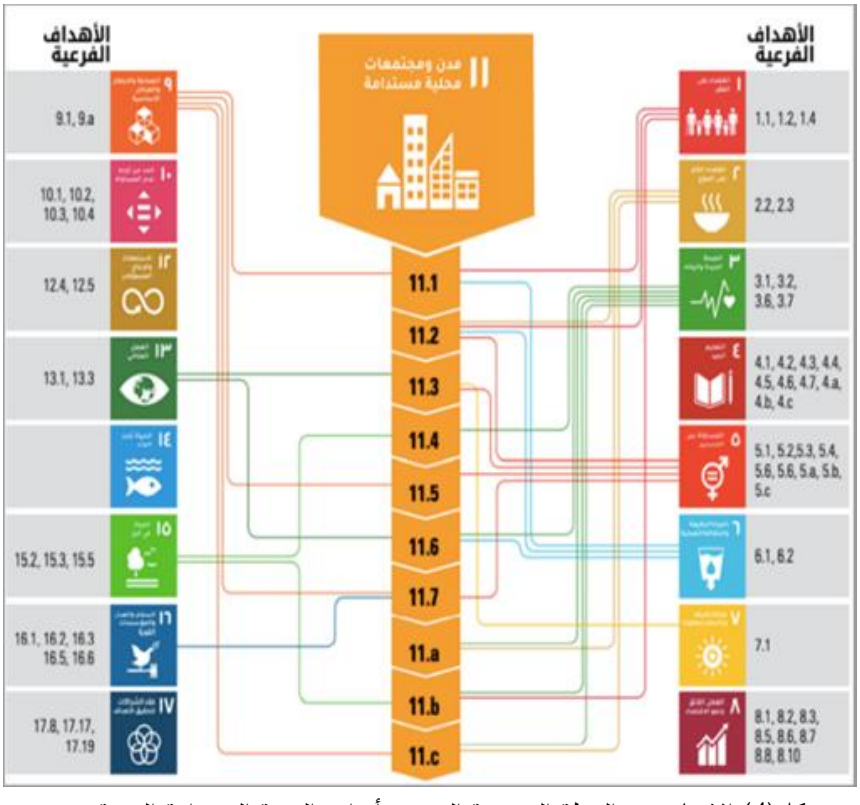

شكل(4) الاتساق بين الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

المصدر: https://www.urbanagendaplatform.org/nua

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

ويظهر الجدول التالي (1) كل مقصد من المقاصد الثمانية للخطة الحضرية الجديدة وارتباطه بمجموعة من أهداف التنمية المستدامة، حيث لا يقتصر كل مقصد على تأثيره في مجال واحد، بل يمتد ليغطي أكثر من هدف، مما يدل على طبيعة شمولية لهذه الخطة.

فمثلاً: مقصداً مثل (ضمان مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)

يرتبط بأهداف مثل القضاء على الفقر (SDG 1) والمساواة بين الجنسين (SDG 5) والبنية التحتية المستدامة والحد من عدم المساواة (SDG 10،SDG 11، SDG 16)، مما يعكس رؤية مترابطة للتنمية المستدامة.

الربط الكمي بين المقاصد وأهداف التنمية عند تحليل العمود الخاص بروابط أهداف التنمية المستدامة نجد أن : عدد الروابط :تتراوح عدد الروابط لكل مقصد بين 3 إلى 9. أهداف،على سبيل المثال:

يُظهر المقصد الأول خمسة روابط (الأهداف 1، 5، 10، 11،7،6، 16)، مما يعكس عمق وتأثير هذا المقصد على قطاعات متعددة.

كما يُظهر الجدول توزيعًا متوازنًا، إذ يتم ربط كل مقصد بمجموعة متنوعة من الأهداف مما يدل على أن كل جانب من جوانب التنمية الحضرية يسهم في تحقيق نظام متكامل للتنمية .

و يُمكن اعتبار عدد الروابط كمؤشر كمي يُبرز مستوى التكامل بين الجوانب الحضرية (مثل الحوكمة، الاقتصاد، الموارد، السكن) مع أهداف التنمية.

كما أن ربط فقرات الخطة الحضرية بالأهداف يُقترح أن فقرات الخطة الحضرية، التي تم تحديدها في العمود الثالث، تُستخدم كأدلة على كيفية تجسيد هذه المقاصد على أرض الواقع، وكل مقطع من الفقرات المرفقة (على سبيل المثال، الفقرات 13، 14، 32، 77،123 للمقصد الأول) يُعد مؤشرًا على كيفية صياغة السياسات والإجراءات لتحقيق المقاصد المذكورة، ويُظهِر الربط بين كل مقصد ورقم محدد من الفقرات مستوى الدقة في تضمين معايير واضحة للتنفيذ والمراقبة، مما يعكس تماشي الخطط مع الأهداف العالمية.

كما يوضح الجدول(1) التركيز على الهدف 11 والمقاصد المشتركة بالارتباط المباشر:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

جدول (1) يوضح مقاصد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة 2030، والروابط مع بقية الأهداف وفقرات الخطة الحضرية الجديدة.

مقاصد الهدف 11 (الخطة الحضرية)	الروابط مع أهداف التنمية المستدامة	الروابط مع فقرات الخطة الحضرية الجديدة (NUA)
1. ضمان مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	1،6،7،16،11،10،5	الفقرات:13، 14، 32، 77، 123
2. تعزيز التخطيط الحضري المستدام كأداة لتحقيق التنمية	9، 11، 13، 15	الفقرات: 15، 51، 93، 98
3. دعم الحوكمة التشاركية والرشيدة على المستوى المحلي	11، 16، 12،17	الفقرات: 89، 90، 91، 92، 136
4. تحفيز الاقتصاد المحلي والإنتاجية في المدن	8، 9، 2،1،11	الفقرات: 45، 56، 58، 59
5. إدارة الموارد الحضرية بكفاءة واستدامة	6، 7، 11، 12، 13	الفقرات: 66، 67، 68، 69، 74
6. توفير سكن ملائم وآمن وبأسعار ميسورة للجميع	1، 6، 7،5،11	الفقرات: 31، 33، 34، 35، 36 ،32،
7. تحسين جودة الحياة والحد من الفقر الحضري	1، 3، 10، 11،7،4،2،8،9	الفقرات: 28، 30، 41، 77 ،70،
8. حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي	11، 12، 15	الفقرات: 38، 39، 40

المصدر: الباحثة

ومن الجدول نجد أن كل مقصد يرتبط بشكل مباشر مع هدف 11، بالإضافة إلى أهداف أخرى، شكل (5) مما يعني أن تحقيق أي من هذه المقاصد يُساهم في إرساء أسس مستدامة للمدن، فتحقيق المقاصد ليس فقط يرفع كفاءة التخطيط الحضري وإنما يؤدي أيضًا إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، مما يحقق تأثيرًا مضاعفًا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما تستعرض الأدبيات الحديثة عددًا من الرؤى المستقبلية التي يمكن الاسترشاد بها في صياغة تصور استراتيجي للمدن العربية في إطار الخطة الحضرية، من بينها:

كتاب : نظرة شاملة لمدينة القرن الحادي والعشرين – أذكى كأجندة حضرية جديدة (Smarter as the New Urban Agenda: A Comprehensive View of the 21st Century City) الذي سلط الضوء على دور التكنولوجيا في تطوير مدن ذكية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

مرنة ومســـتدامة هو عبارة عن دراســـة شـــاملة لحوكمة المدن الذكية، مع التركيز على النظريـات والمفـاهيم لفهم منهجيـات الابتكـار في حكومـات المـدن في القرن الحـادي والعشرين وقد استعرض الكتاب مفهوم المدينة الذكية باعتباره رؤية شاملة تصف الجهود المبذولة لتحسين المدن حاليًا ومستقبلاً، وتهدف هذه الجهود إلى جعل المدن أكثر ذكاءً من حيث الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، الشـــفافية، والاســـتدامة، وفي ظل هذا التغير في البيئة الاجتماعية، المؤســـســـية، والتكنولوجية، وبالتالي فإن تحقيق مدن ذكية وحكومات رقمية متكاملة افتراضـــيًا، مترابطة، وفعالة هو أمرًا ممكنًا ومرغوبًا فيه 21st Century (Batty, M. 2018 ،City) .

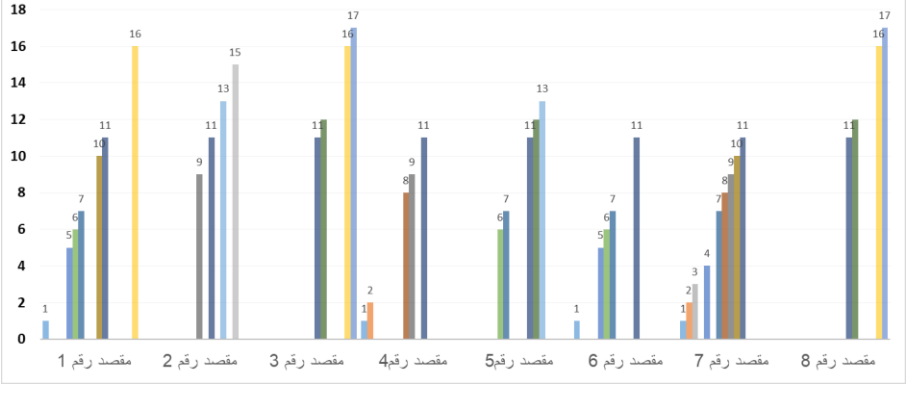

شكل(5) مقاصد الهدف(11) من اهداف التنمية المستدامة وروابطه مع الأهداف الـ 17 وفقرات الخطة الحضرية الجديدة

المصدر: الباحثة استناداً على الجدول(1)

وكانت نتائج الكتاب إبراز أهمية تطوير فهم متعدد الأبعاد لمفهوم المدن الذكية، حيث لا يقتصر فقط على استخدام التكنولوجيا، بل يشمل أيضًا، الخدمات العامة – إدارة المدينة – السياسات والبرامج المؤسسية – الحوكمة والتعاون – رأس المال البشري والابتكار – اقتصـــاد المعرفة وبيئة الأعمال – البيئة المبنية والبنية التحتية للمدينة – البيئة الطبيعية والاســـتدامة البيئية – تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والتقنيات الأخرى .كما يؤكد الكتاب على أن تحقيق مدن أكثر ذكاءً يتطلب نهجًا شاملاً يدمج بين كل هذه العناصر. أما كتاب القانون والأجندة الحضـــرية الجديدة: Law and the New Urban (Agenda)

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

الذي بيّن الأطر القانونية المطلوبة لدعم التحول الحضـــري العادل والشـــامل حيث أنه يسـلط الضـوء على الأبعاد القانونية للخطة الحضـرية الجديدة وأهميتها في تحقيق تنمية حضـــرية مســـتدامة، ويقدم تحليلًا عميقاً للدور المحوري الذي يلعبه القانون في تحقيق أهداف الخطة الحضـــرية الجديدة، ويكشـــف عن التحديات والفرص القانونية المرتبطة بتنفيذ الخطة والتي تعكس فهمًا عالميًا لأهمية العلاقة بين التحضر والمستقبل المستدام، وذلك من خلال مجموعة من الفصـــول التي كتبها خبراء في مجال القانون والتخطيط الحضري، وأوضح الكتاب كيفية تأثير السياسات والتشريعات على تحقيق أهداف الخطة الحضـرية الجديدة، وناقش الآليات القانونية لتمويل المشـاريع الحضـرية المسـتدامة، و التحديات الحضـرية والمتروبولية، واسـتكشـاف نماذج الحوكمة التشـاركية في مدن مثل برشلونة وتورينو، وحقوق الإنسان والتخطيط الحضري الشامل، وقد أكد الكتاب على أن القانون والإصـــلاحات القانونية والمؤسـسـية ضـرورية لتحقيق رؤية الخطة الحضـرية، ولتعزيز المشاركة المدنية، وحماية حقوق الإنسان، وتطوير سياسات حضرية مستدامة، وتطوير قوانين مرنة تســـتجيب للتحديات الحضـــرية المتغيرة، مثل الهجرة، الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ.

و يُعد هذا الكتاب مساهمة قيمة للباحثين، وصانعي السياسات، والممارسين في مجالات القانون والتخطيط الحضري،(Davidson, N. & Tewari, G.2020).

إلى جانب كتاب الحوكمة المحلية في الأجندة الحضـــرية الجديدة: Local) Governance in the New Urban Agenda) الذي أكد على أهمية الحوكمة المحلية في تعزيز الاســـتجابة الحضـــرية المســـتدامة، وقدم تحليلًا عميقاً للتغيرات والتحديات التي تواجه الحوكمة المحلية في نطاق الخطة الحضـــرية الجديدة، ويكشـــف الكتاب عن التحولات في الحوكمة المحلية ضـــمن الإطار الجديد للتنمية الحضـــرية المستدامة، مع تركيزه على اللامركزية و تأثير السياسات اللامركزية على فعالية وإدارة الحكومات المحلية، والتخطيط الحضـــري والإقليمي ، واهمية ايجاد أدوات وآليات لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي، ودراسة نماذج التعاون بين البلديات والجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكد الكتاب (Silva, C. & Trono, A.,2020)على إنّ تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن توفير مجموعة من المقومات الأساسية على المستوى الوطني والمحلي، وفي مقدمتها:

أولًا: تعزيز استقلالية الحكومات المحلية، باعتبارها الجهة الأقرب لفهم الاحتياجات

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

الفعلية للسكان، والأقدر على صياغة وتنفيذ سياسات حضرية تراعي الخصوصيات المحلية.

ثانيًا: تطوير أطر قانونية ومؤسسية مرنة، تكون قادرة على مواكبة التحديات الحضرية المتغيرة، وتُعزز من ممارسات الحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، بما يسهم في بناء مدن أكثر شمولًا واستدامة.

ثالثًا: تشجيع التنسيق والتكامل بين المستويات الحكومية المختلفة، من المحلية إلى الوطنية، لضمان فعالية تنفيذ السياسات الحضرية وتجاوز حالات التشتت أو التداخل بين الأدوار والمسؤوليات، بما يحقق رؤية موحدة للتنمية الحضرية المتكاملة.

رابعًا: تبني استراتيجيات تخطيط شاملة ومستدامة، تراعي التوازن بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، وتؤسس لمقاربة عمرانية تأخذ في الاعتبار العدالة المكانية، وكفاءة استخدام الموارد، والتماسك المجتمعي .

وعلى هذا النحو، تقدم مقالة (الخطة الحضرية الجديدة): الفرص والتحديات الرئيسية للسياسات والممارسات (2022) قراءة نقدية معمّقة لأبعاد هذه الخطة، حيث تسلط الضوء على عدد من القضايا الجدلية التي رافقت ظهورها وتطبيقها:

أ. توحيد المعايير الحضرية: تتناول المقالة مسألة بروز معايير حضرية عالمية جديدة، وما يرافقها من أدوات تخطيطية بحذر وقلق من أنها قد تسعى إلى تبسيط العمليات العمرانية عبر نماذج جاهزة وقوالب موحدة، فهذا التوجه، وإن حمل بعض الإيجابيات من حيث توحيد الرؤى والمفاهيم، إلا أنه يُخشى أن يؤدي إلى طمس الفروقات الثقافية والاجتماعية والفراغية بين المدن، بل وقد يتسبب في تهميش بعض الأنماط الحضرية القائمة التي لا تنسجم مع هذه المعايير المفروضة من الأعلى إلى الأسفل.

ب. أهمية المرونة والتكيف مع السياق المحلي: تؤكد الدراسة على ضرورة أن تكون المعايير والتوجهات الحضرية الجديدة مرنة بما يكفي لتتلاءم مع خصوصية كل مدينة، دون الوقوع في فخ النماذج النمطية التي قد تُطبّق بمعزل عن الواقع المحلي، فنجاح أي تدخل حضري مرهون بمدى عمقه الاجتماعي والثقافي والبيئي الذي يعمل فيه.

ج. التوازن بين التوحيد والتنوع في المعايير الحضرية واحترام التنوع المحلي، لضمان أن تعكس السياسات الحضرية الاحتياجات والخصائص الفريدة لكل مجتمع، وأهمية وجود نهج نقدي وواعٍ في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ومراعاة السياق المحلي والتنوع الحضري لضمان تحقيق تنمية حضرية مستدامة وشاملة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

وفي مجال البحث في مستقبل المدن، يُعد تقرير (تخيُّل مستقبل المدن Envisaging the Future of Cities) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat)كجزء من تقرير المدن العالمية لعام 2022، أحد المراجع الأساسية التي تقدم رؤية استشرافية مدعومة بالمعطيات حول المسارات المحتملة للتحضر.

إذ يسلط التقرير الضوء على مجموعة من التحولات المتسارعة التي تشكل البيئة الحضرية، ومنها التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى التحديات الناشئة نتيجة أزمات كبرى كجائحة كوفيد–19، ويقدم التقرير تحليلًا معمقًا للتحديات التي تواجه التنمية الحضرية المستدامة، مثل النمو العمراني العشوائي، واتساع الفجوات الاجتماعية، والضغوط المتزايدة الناتجة عن تغير المناخ، مقابل الفرص الكامنة التي يمكن استثمارها لتوجيه التحضر نحو مسارات أكثر استدامة، ويؤكد التقرير على مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يُفترض أن تشكل مرتكزات أساسية في صياغة السياسات الحضرية المستقبلية، من أبرزها:

أولًا: تعزيز المرونة الحضرية من خلال تخطيط استباقي قادر على التعامل مع الأزمات والاضطرابات المفاجئة، وذلك عبر بنية تحتية مرنة وحوكمة شاملة.

ثانيًا: أهمية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى المبني على البيانات والتحليل، لمواجهة التحديات المتوقعة وتهيئة المدن لمتغيرات المستقبل.

ثالثًا: دمج مفاهيم الشمولية والاستدامة ضمن السياسات الحضرية، بما يضمن عدالة الوصول إلى الفرص والخدمات، والحفاظ على الموارد البيئية، وتمكين الفئات السكانية المختلفة من المشاركة الفاعلة في صياغة مستقبل مدنهم.

أما فيما يخص منشور (الخطة الحضرية الجديدة المصوَّر، The New Urban Agenda Illustrated) ، فهو يُعد أداة مرئية وتوضيحية تم تطويرها لتسهيل فهم وترجمة مبادئ الخطة الحضرية الجديدة إلى تطبيقات عملية.

ويتناول المنشور بأسلوب بصري مبسّط العلاقة بين التحضر المستدام وتحسين جودة الحياة وخلق فرص العمل، ويعرض الأبعاد الرئيسة للخطة، كالحوكمة والتمويل وآليات التنفيذ. كما يقدم نماذج دراسية ورسومًا توضيحية تساعد في ربط المبادئ النظرية بالخطة مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الحادي عشر، الذي يسعى إلى مدن أكثر شمولًا وأمانًا وقدرة على الصمود في وجه التحديات البيئية والاجتماعية، وقد تم الاستناد إلى ما ورد في التقريرين في مواضع متعددة من هذا البحث، بوصفهما

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

يمثلان مراجع تطبيقية وتحليلية مهمة لفهم الرؤى المستقبلية في إطار الخطة الحضرية الجديدة، وإسقاطها على واقع المدن الليبية.

9. نماذج ورؤى مستقبلية لبعض المدن العربية:

أ. رؤية السعودية 2030 : تتضمن هذه الرؤية مجموعة من المبادرات لتحسين البنية التحتية وتطوير المدن، مع تركيزها على الاستدامة وجودة الحياة، (رؤية السعودية، 2030)

ب. مبادرة مدينة المستقبل في الإمارات: تتضمن هذه المبادرة تطوير مدن ذكية ومستدامة مثل (مدينة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة)، حيث تركز على التعليم والابتكار والتكنولوجيا.(Dubai Future Foundation,2018)

ج. رؤية مصر 2030: تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة، مع التركيز على المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة (Egypt Vision, 2030)

د. استراتيجية عمان 2040: تتضمن خطة تنمية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المدن العمانية من خلال الاستدامة والتخطيط العمراني الفعال (Oman Vision, 2040) .

ه. مخطط تطوير مدينة الدوحة: يشمل تطوير المناطق الحضرية وتعزيز التنقل المستدام، مع التركيز على تحسين جودة الحياة وتوفير الخدمات العامة (Qatar National Development Strategy,2021).

و. مبادرات المدن الذكية في المغرب: مثل مدينة (تكنوبول) التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا في التخطيط الحضري وتحسين الخدمات(Smart Cities in Morocco,2018).

ز. مشروع البحر الأحمر في السعودية: يركز على السياحة المستدامة وتطوير بنية تحتية متقدمة، مع الحفاظ على البيئة (The Red Sea Development Company, 2019)

ومن واقع التخطيط الحضري في المدن العربية في ضوء الخطة الحضرية الجديدة، تشير التقارير إلى أن معظم المدن العربية تواجه عدة تحديات في تحقيق الرؤى المستقبلية التي تم وضعها.

10. التحديات التي تواجه المدن العربية في تحقيق هذه الرؤى المستقبلية:

من أبرز التحديات التي واجهت وتواجه تحقيق الرؤى المستقبلية للمدن العربية التالي :

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

أ. النمو السكاني السريع والضغط الديموغرافي: تعاني العديد من المدن العربية من زيادة سكانية كبيرة، و تشير توقعات النمو السكاني في العالم العربي إلى وصول عدد السكان إلى أكثر من 700 مليون نسمة بحلول 20232050 ,World Bank) مما يؤدي إلى ضغط على البنية التحتية، والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والنقل.

ب. نقص في الشمولية: خصوصًا في المدن الكبرى التي تشهد توسعًا عمرانيًا عشوائيًا (ESCWA, 2020)

ج. التحضر غير المنظم نتيجة غياب سياسات إدارة الأراضي والموارد: يؤدي النمو الحضري غير المنظم إلى ظهور أحياء عشوائية، والبيئية، وضعف في الاستدامة البيئية.

د. البنية التحتية المتقادمة: تعاني بعض المدن من نقص في الاستثمارات في البنية التحتية، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة وصعوبة تلبية احتياجات السكان .

ه. التمويل والاستثمار: تواجه بعض الحكومات صعوبات في جذب الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبرى، حيث أنه قد تكون الموارد المالية محدودة.

و. التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المدن العربية، مما يتطلب استراتيجيات للتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، كارتفاع الحرارة، و ندرة الموارد المائية.

ز. البطالة والفقر: ارتفاع معدلات البطالة والفقر في بعض المدن يعيق الجهود الرامية إلى تحسين جودة الحياة ويزيد من التوترات الاجتماعية، مما يزيد من التحديات الاجتماعية.

ح. التحديات السياسية والأمنية في بعض الدول، فقد أثرت الأزمات السياسية والأمنية على استقرار المدن وقدرتها على تنفيذ خطط التطوير.

ط. نقص الكوادر المؤهلة: قد تواجه المدن نقصًا في الخبرات والمهارات اللازمة لتخطيط وتنفيذ المشاريع بشكل فعال.

ي. الحفاظ على التراث الثقافي: يتطلب التطوير الحضري مراعاة الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري، مما قد يتعارض مع بعض المشاريع الحديثة، بالرغم من أن الحفاظ هو جزء من الاستدامة في حالة استغلال التراث استغلال صحيحاً.

ك. ضعف منظومات البيانات والمعلومات الحضرية: وعدم وجود مراصد حضرية لتقييم ورصد الأداء وتوفير البيانات، وهو ما يعوق التخطيط المبني على الأدلة (OECD, 2022).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

ل. التكنولوجيا والابتكار: رغم أن التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في تطوير المدن، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتحول الرقمي وعدم تكافؤ الوصـــول إلى التكنولوجيا، تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات شاملة

وتعاونًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لتحقيق الرؤى المستقبلية بشكل فعال.

م. الاعتماد على المركزية: مما يضـــعف الحوكمة المحلية، ويؤدي الى تفاوت الفرص بين المناطق الحضرية والريفية.

وبالنسبة للمدن العالمية فمن أبرز ملامح الرؤية المستقبلية، كما تقرها الخطة الحضرية الجديدة، تبني نماذج حضـــرية ذكية ومرونة تتســـم بالتوزيع المكاني العادل للخدمات، وتعزز الترابط بين المكونات الحضرية والريفية، وتؤكد على البُعد المجتمعي في صنع القرار من خلال نهج تشاركي.

كما تقتضي هذه الرؤى الدولية إعادة هيكلة البُنى المؤسسية والتشريعية القائمة، وتفعيل أدوات الحوكمة الحضرية المستندة إلى البيانات والتحليل المكاني.

ومن منظور هندسة التخطيط العمراني، فإن هذا التوجه يتطلب تطوير أدوات تخطيطية تحليلية قادرة على محاكاة السيناريوهات المستقبلية، وتقييم جدوى السياسات الحضرية، وقياس مؤشرات الاستدامة الحضرية بأساليب كمية ونوعية، وذلك يستدعي دعم البحث التطبيقي، والاستفادة من التقنيات الرقمية المساندة لصناعة القرار، من أجل الانتقال من الرؤى النظرية إلى سياسات حضرية قابلة للتنفيذ وذات أثر ملموس.

وبناءً على ما ســبق، فإن تحقيق الرؤية المســتقبلية للمدن الليبية في ظل الواقع العربي يتطلب مواءمة التخطيط العمراني مع الأطر العالمية للتنمية، وتبنّي منهجيات مرنة تراعي الخصوصيات المحلية، وتؤسس لنموذج حضري مستدام يُمكن قياسه، متابعته، وتطويره دوريًا وفقًا لمؤشرات الأداء والرصد الحضرية شكل(6).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

شكل(6) مصادر مؤشرات الرصد الحضري

المصدر: الباحثة استناداً على وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية–مصر 2023

11. البعد المكاني للمدن الليبية وتأثيراته:

تُظهر الدراسات المكانية الحديثة تركزًا سكانيًا كبيرًا في المناطق الساحلية لليبيا، مما يعكس تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على توزيع السكان، والتركز السكاني في الشريط الساحلي الليبي (الخجخاج & بورقية،ي،2020) ، يقدر بحوالي 98% من المدن الليبية تقع بشكل رئيسي على الشريط الساحلي الممتد من الشرق إلى الغرب، وتشير الدراسات إلى أن الشريط الساحلي يضم نحو 95 مدينة من إجمالي 118 مدينة رئيسية، أي ما يعادل 95% من إجمالي المدن الليبية، من بين هذه المدن الساحلية، يتركز حوالي 62.4% في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، مما يعكس تركزًا سكانيًا ملحوظًا في هذه المنطقة، والعوامل المؤثرة في التركز السكاني هي: توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية في المناطق الساحلية، بينما تعتبر الطبيعة الصحراوية لليبيا قاسية بوضعها الحالي ، مما تحد من الاستيطان في المناطق الداخلية والجنوبية ، كذلك نظراً لتركز معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية في المدن الساحلية(بريبش،م.ع،2006).

عليه فإن الطبيعة الصحراوية لليبيا لعبت دورًا في اختلال التوازن الحضري بين شمال البلاد وجنوبها، مما أدى إلى حصر العمران للمدن والاستقرار البشري في منطقة الشريط الساحلي وبعض الواحات (الهدار،ف.م 2024).

12. الرؤى المستقبلية المقترحة للمدن الليبية بمنظور الخطة الحضرية الجديدة:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

يمكن اقتراح عدد من الرؤى المستقبلية للمدن الليبية، تستند إلى تحليل يدمج بين أهداف التنمية المستدامة، ومقاصد الخطة الحضرية الجديدة، وواقع المدن الليبية، وذلك على النحو الآتي:

1. إرساء نموذج حضري متعدد الأقطاب والوظائف مستنداً على أن المدن الليبية تعاني من تركّز سكاني وخدمي في الشريط الساحلي، وبالمقابل تهميش للمناطق الداخلية والصحراوية، وهو ما أدي إلى تشوه التوازن المكاني والتنموي، لذلك، تدعو الرؤية المستقبلية المقترحة إلى:

أ. تطوير نموذج حضري لامركزي يقوم على دعم المدن الثانوية والمتوسطة وتنميتها.

ب. تفعيل وظائف حضرية جديدة في المدن الداخلية (صناعية، سياحية، بيئية، خدمية).

ج. تعزيز التكامل الإقليمي بين المدن وربطها بشبكات نقل وطنية فعالة ومستدامة ، بالرجوع إلى :NUA الفقرات 50، 65، 96 – المتعلقة بإعادة التوازن الإقليمي والتنمية المتعددة الأقطاب، الربط مع أهداف التنمية المستدامة(SDG 11) ، (SDG 9)، (SDG 10)

2. تأسيس منظومة حوكمة حضرية تشاركية ورقمية، بين المواطن والسلطة المحلية (الحوكمة المحلية)، في ظل ضعف الحوكمة المحلية وتضارب الصلاحيات والمصالح بين المستويات الإدارية في ليبيا، تبرز الحاجة إلى:

أ. ترسيخ نموذج حوكمي حضري، يكرس اللامركزية الفعالة والحوكمة التشاركية بين السلطات المحلية والمجتمع المدني.

ب. توظيف التحول الرقمي كأداة لتحسين إدارة المدينة ورفع كفاءة الخدمات.

ج. اعتماد التخطيط القائم على البيانات الرقمية والاستفادة من تقنيات المدن الذكية.

د. ترسّيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في الإدارة الحضرية: بالرجوع الى الفقرات 89، 90، 91 – حول الحوكمة التشاركية، و الربط مع أهداف التنمية المستدامة (SDG 11)، (SDG 16)، (SDG 17)

3. تحفيز وتعزيز اقتصاد حضري أخضر ومستدام متعدد ومتنوع:

لأن الاقتصاد الحضري الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط ، مع هشاشة في الاقتصاد المحلي في معظم المدن، وتدعو الرؤية المستقبلية إلى:

أ. تنويع قاعدة الاقتصاد الحضري من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

ب. دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري وباقي الاقتصادات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية .

ج. دعم الابتكار المحلي وريادة الأعمال الحضرية: بالرجوع الى NUA: الفقرات 45، 59، 122 الاقتصاد الحضري المستدام، والربط مع أهداف التنمية المستدامة8 SDG، SDG 9، SDG 12

4. إعادة هيكلة المنظومة العمرانية وتعزيز العدالة المكانية.

الوضع الليبي الراهن يعكس سنوات من الفوضى العمرانية وغياب أنظمة استخدام الأراضي، مما أدي إلى التوسع العشوائي، وضعف البنية التحتية، لذا تقترح الرؤية المستقبلية بإعادة هيكلة النسيج العمراني من خلال:

أ. إعادة تخطيط الأحياء العشوائية مع الحفاظ على البعد الاجتماعي.

ب. اعتماد معايير الاستخدام المختلط للأراضي وتشجيع الكثافة المتوازنة.

ج. تطوير القوانين والتشريعات التخطيطية بالرجوع في NUA: الفقرات 94، 99، 104 – التي توضح الاستخدام الفعال للأراضي وإعادة تأهيل المناطق الحضرية، والربط مع أهداف التنمية المستدامة(SDG 11) ،(SDG 1) (SDG 6).

5. إدماج مفاهيم التكيف المناخي والصمود الحضري: نظراً لأن ليبيا تواجه آثارًا متزايدة لتغير المناخ، لا سيما في المدن الساحلية والمناطق الهشة، لذا وجب التالي:

أ. دمج مبادئ التكيف المناخي، وتقييم الأثر البيئي للمشاريع ضمن المخططات الحضرية.

ب. استخدام البنية التحتية الخضراء لحماية المدن من الفيضانات والعواصف.

ج. رفع قدرات المجتمعات المحلية على التكيف والمرونة، بالرجوع الى NUA: الفقرات 65، 77، 80 ، الصمود الحضري وتغير المناخ الربط مع أهداف التنمية المستدامة11 SDG :، SDG 13، SDG 15.

6. وضع إطار حضري ثقافي يعزز الهوية الليبية

تفتقر بعض المدن الليبية الأن إلى هوية معمارية وثقافية واضحة بسبب التحولات السريعة، وعدم حماية التراث، خلال فترات الحرب والتغيير السياسي لذا تقترح الرؤية المستقبلية:

أ. حماية وإعادة تفعيل الموروث الثقافي والمعماري المحلي.

ب. إنتاج فضاءات عامة تفاعلية تعزز الانتماء المجتمعي.

ج. دعم السياحة الثقافية والحضارية المستدام.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

وكمرجع نستند الى :NUA الفقرات 38، 39، 40 لتعزيز التراث الثقافي، و الربط مع أهداف التنمية المستدامة(SDG 11) ، (SDG 4)، (SDG 12).

النتائج:

أظهرت الدراسة عامة تكامل الرؤية الأممية للتنمية الحضرية المستدامة وأمكن أيضاً الوصول الى النتائج التالية:

1. تبين وجود ترابط واتساق عالي بين مقاصد الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، وإن تطبيق الخطة الحضرية الجديدة في السياق الليبي ممكنة، رغم تحديات واقع المدن الليبية الحضري – مثل ضعف الحوكمة، وتدهور البنية التحتية، وكثرة وجود العشوائيات، إلا أن هناك نوايا حقيقية لإعادة توجيه التنمية الحضرية في مسار مبادئ الخطة الحضرية الجديدة.
2. تؤكد الدراسات المكانية للمدن الليبية أن هناك تفاوت جغرافي واضح في مستويات التنمية والخدمات، وتمركزًا للتنمية في المناطق الساحلية، مقابل تهميش مستمر للمناطق الداخلية والصحراوية، مما يخلق فجوة في العدالة المكانية، مما يؤكد أهمية الرؤية المقترحة.
3. تفتقر المدن الليبية إلى إطار مؤسسي يضمن الإدارة التشاركية الفاعلة والتنسيق بين مختلف مستويات التخطيط والتنفيذ، وهذا ايضاً بسبب ضعف الحوكمة الحضرية ومحدودية المشاركة المجتمعية .
4. لا تزال المخططات العمرانية في ليبيا تحمل طابعًا تقنيًا تقليديًا، ولا تُدمج فيها مفاهيم حديثة مثل التكيف المناخي، الاقتصاد الأخضر، أو الحوكمة التشاركية، كذلك انعدام التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الخطط الحضرية.

التوصيات:

1. يجب على الدولة الليبية تطوير (الإستراتيجية الحضرية الوطنية)، بما يتماشى مع مقاصد NUA وأهداف SDG 11 تبني استراتيجية حضرية وطنية مستندة إلى الخطة الحضرية الجديدة ، وبإشراف جهاز تخطيط عمراني وطني عالي الكفاءة وخبراء تخطيط عمراني واقليمي.
2. لابد من إعادة هيكلة التشريعات والسياسات الحضرية، ويجب تحديث القوانين الحضرية الليبية لتشمل مفاهيم العدالة المكانية، الاقتصاد الدائري، التحول الرقمي، والحوكمة التشاركية، بما يتيح تطبيق الخطة الحضرية الجديدة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

3. من الضـــرورة تعزيز دور البلـديـات ومنظمـات المجتمع المـدني والمواطنين في صياغة وتنفيذ الخطط الحضرية المحلية، مع بناء القدرات التقنية والإدارية.

4. ضـرورة القضـاء على التركّز الحضـري وذلك يكون باعتماد نموذج الأقاليم التنموية المتوازنة، وتطوير الوظائف الإنتاجية في المدن الداخلية، وتطوير المدن المتوسطة .

5. تشجيع التحول إلى اقتصاد حضري أخضر، وإدماج التكيف المناخي والبنية التحتية الخضـراء في مشـاريع التنمية الحضـرية الجديدة، والتحول نحو المدن المسـتدامة بيئيًا واقتصاديًا .

6. اعتماد مؤشـرات حضـرية لقياس ورصـد الأداء والتنفيذ، ضـرورة تبني منظومة مؤشرات حضرية مرتبطة بمؤشرات SDGs لقياس مدى التقدم في تحقيق مقاصد الخطة الحضرية الجديدة محليًا.

7. تعزيز التعليم والبحث العلمي في قضـايا التنمية الحضـرية المسـتدامة دعم البرامج الأكاديمية والبحثية المتخصـصـة في تخطيط المدن المسـتدامة، بالشـراكة مع الجامعات والمراكز البحثية الوطنية والدولية.

المراجع:

الرؤية العربية 2045، الأمم المتحدة 2023.

الهدار، ف. م. (2024). النمو السكاني وانعكاساته على الأراضي الزراعية بالشريط الساحلي بليبيا: بلدية زليتن نموذجًا. مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 4(1)، 157–178. https://doi.org/10.37375/jlgs.v4i1.25

https://www.unescwa.org

بريبش، م. ع. ا. (2006). تطور أحجام المدن الليبية وتوزعاتها المكانية 1950–2000م: دراسة في جغرافية المدن – رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

Batty, M. (2018). Smarter as the New Urban Agenda: A comprehensive view of the 21st century city. Springer.

Davidson, N. M., & Tewari, G. (Eds.). (2020). Law and the New Urban Agenda. Routledge. https://doi.org/10.4324/978036718876

Dubai Future Foundation. (2018). The Dubai Future Agenda: A roadmap for future development. Retrieved from https://www.dubaifuture.ae

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/samb9005

ESCWA. (2020). Arab Sustainable Development Report 2020. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

Ministry of Planning and Economic Development, (2016), Egypt Vision 2030, Retrieved from https://mped.gov.eg

Ministry of Energy, Mines and Environment of Morocco. (2018). Smart Cities in Morocco: A sustainable urban development initiative. Retrieved from https://www.mem.gov.ma

Silva, C. N., & Trono, A. (Eds.). (2020). Local Governance in the New Urban Agenda. Springer. https://doi.org /10.1007/978-3-030-47135-4

OECD. (2022). The Governance of Land Use in the Arab World. Organization for Economic Co-operation and Development.

Oman Vision 2040. (2020). Oman Vision 2040: A roadmap for sustainable development. Retrieved from https://www.oman2040.om

Qatar Urban Planning and Development Authority. (2021). Qatar National Development Strategy. Retrievedfrom. https://www.mdps.gov.qa

The Red Sea Development Company. (2019). Red Sea Project: A new kind of tourism. Retrieved from https://www.redseadevelopment.com .

United Nations Human Settlements Programme. (2022). World cities report 2022: Envisaging the future of cities. United Nations. https://unhabitat.org/wcr/2022/

UN-Habitat. (2017). The New Urban Agenda. United Nations Human Settlements Programme. https://habitat3.org/the-new-urban-agenda

Vision 2030 Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://vision2030.gov.sa Word Bank. (2023). Urban Development Overview.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية